

تقرير رسمي: جسر جامعة تشرين تصدع واهتراء وغير مناسب لحركة المشاة

عبير سمير محمود

جسر جامعة تشرين كما يُطلق عليه في اللاذقية، بات اليوم يشغل بالمارّة والطلاب على حد سواء، فالعديد منهم يخشى استخدامه للعبور، على حين لا يابه بعضهم للتصدع الحاصل في جسم الجسر ليبقى وسيلتهم الوحيدة للعبور إلى جهة الجامعة. وبعد جدل وأخذ ورد بين مجلس مدينة اللاذقية وجامعة تشرين بشأن المسؤول عن صيانة وتأهيل الجسر المذكور، تبين بأنه عائد للجامعة وفق عقد مبرم عام ١٩٩٦ بين جامعة تشرين والسورية للشبكات، ما يجعل مسؤولية الصيانة على عاتق الجامعة، الأمر الذي أكدته رئيس جامعة تشرين هاني شعبان بقوله له «الوطن»: إنه بعد العودة إلى عقود ونشاطات الجامعة تم التأكد من أن الجسر عائد للجامعة وهي مسؤولة عن صيانته. وأضاف شعبان: إنه بناء على ذلك وحرصاً على سلامة المواطنين بما فيهم الطلاب قامت الجامعة بصيانة سريعة للجسر وفق الأمور المستعجلة وستقوم بمعالجته بالكامل بوقت لاحق بعد انتهاء الدراسة المطلوبة.

وبحسب تقرير كشفي أجرته بلدية اللاذقية عن وضع الجسر الفني، تبين أنه غير جيد ويعاني من تصدع واهتراء في جوانبه وسطحه، كما أنه غير مناسب لحركة المشاة عليه ويحتاج إلى صيانة، وبحسب ما ذكر مصدر في البلدية فإن عوامل الاهتراء سببها الرطوبة وعدم إجراء صيانة دورية له بعد عشرين عاماً على إنشائه!

والجسر يستخدمه الطلبة بشكل يومي للتنقل بين الوحدات السكنية والجامعة، ما يجعلهم عرضة للمخاطر قد تصل إلى مرحلة خطر الموت في حال هبط الجسر خلال استخدامه من الطلاب والمشاة معاً.



وزير النقل لـ«الوطن»: تنسيق (سوري روسي) لتأهيل مطار الشهيد باسل الأسد الدولي وإعادة تفعيل الحركة الجوية الداخلية بعد توقف ٣ سنوات.. خط دمشق اللاذقية للطيران رحلتين أسبوعياً

٢٢

دراسة إعادة تشغيل الخط الجوي إلى بيروت



فادي بك الشريف

كشف وزير النقل علي حمود في تصريح خاص لـ«الوطن»، عن إطلاق خط الطيران (دمشق اللاذقية دمشق) بعد توقف دام ٣ سنوات على أن يسير الخط بمحطتين مبدئياً يومي الخميس والسبت من كل أسبوع، مشيراً إلى أن هاتين الرحلتين ستكونان مقدمة لرحل إضافية عند الحاجة بأسعار مخفضة وبالسعر نفسه القائم إلى القامشلي، علماً أن الخط عاد للعمل بجهود العاملين في مؤسسة الخطوط الجوية السورية. وكشف حمود عن أن هناك تنسيقاً (سورياً روسيا) عالي المستوى لإنجاز أعمال تأهيل مطار الشهيد باسل الأسد الدولي في محافظة اللاذقية، مبيّناً أن هذا يصب في إعطاء الأولوية للدول الصديقة كروسيا وإيران والصين في أعمال تأهيل المشروعات السورية وخاصة النقل ومنها المطارات والموانئ والطرق والجسور. وأشار وزير النقل إلى أن الوزارة تتابع إعادة تأهيل المهبط القديم في المطار بكلفة ٤ مليارات ليرة سورية وذلك عن طريق مؤسسة الإنشاءات العسكرية، ليكون المهبط بمواصفات عالمية تناسب إقلاع وهبوط طائرات من أحجام كبيرة بجميع أنواع الطائرات، إضافة إلى أنه تم تأهيل صالة الركاب التي كانت تتسع لمساحة ٢٠٠م^٢ وأصبحت ٢٠٠٠م^٢.

وبيّن وزير النقل أن المطار يشغل خطوط الملاحه الجوية باتجاه الشارقة وأبو ظبي والقاهرة والدوحة والكويت، ويضاف إليها محطة دمشق والقامشلي الداخليتين، بحيث كان يجري التشغيل بشكل مؤقت

في أوقات الذروة خلال الأعياد وفترة افتتاح المدارس ولكن مع تشغيل هذا الخط بمعدل رحلتين أسبوعياً ذهاباً وإياباً فإن ذلك سينعكس على تخدم المحافظات في المنطقتين الساحلية والوسطى. ولفت وزير النقل إلى أن الوزارة منفتحة على جميع المحطات العالمية والتشغيل إلى المحطات العالمية، الموافقة على التشغيل إليها في المحطات العالمية، مضيفاً: إن هناك طلبات مهمة وصلت إلى الوزارة للتشغيل من محطات أوروبية إلى سورية، وهناك طلبات لعبور الطيران فوق الأراضي السورية، ومن ثم هناك افتتاح كبير على سورية بعد أن وصل للعالم أجمع أن سورية قد انتصرت.

وقال مدير فرع السورية للطيران في محافظة اللاذقية قادي خير بيك لـ«الوطن»، إن عودة تشغيل خط (دمشق اللاذقية) هي مقدمة لتشغيل طائرات الـATR بأسعار مقبولة للمواطنين وتكامل الرحلة لتكون من دمشق إلى اللاذقية ومنه إلى بيروت، إضافة إلى الخط الجوي (دمشق اللاذقية القامشلي دمشق) و(دمشق اللاذقية حلب) عند تشغيل مطار حلب.

وأشار خير بيك إلى أن جميع هذه المحطات ذات أهمية تجارية في نقل البضائع والإفطار على البعض وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار، ناهيك عن أهميتها الاقتصادية بعودة الحركة الجوية الداخلية إلى العمل بقوة وفاعلية، مؤكداً اتخاذ جملة من الإجراءات على صعيد المراقبين الجويين والضيافة الجوية وتأمين حركة الملاحه من برج المراقبة والمعدات الأرضية، والإمتعاق بالصوره السياحية الحضارية لبلدنا، إضافة إلى تأمين التعاقد مع عدد من شركات النقل باتجاه محافظات المنطقتين الساحلية والوسطى لتأمين حركة الركاب وشحن البضائع.

دليل تصنيف الأراضي الزراعية يعوق إقامة المشاريع في حماة

محمد أحمد خبازي

لهذه المشكلة، وعن المشاريع التي تم تشغيلها منذ بداية العام وحتى اليوم قال: تم تشغيل ثلاثة مشاريع بقانون تصنيف الأراضي الزراعية في حماة، فأغلب الأراضي من الدرجات الأولى والثانية والثالثة، وهي حسب القانون ممنوع إقامة مشاريع صناعية فيها، ويسمح إقامة المشاريع في العقارات ذوات التصنيف الخامس وما فوق وهي غير متوفرة في المحافظة. وأكد مدير فرع الهيئة العامة للاستثمار في حماة عامر فزار أن دليل تصنيف الأراضي الزراعية، يقف عقبة بوجه الاستثمار، والمستثمرين، ولابد من إيجاد حل لذلك، لأن تصنيف أراضي المحافظة محل أكد المستثمر، وأتمل يعوق عملية الاستثمار، وأتمل الإسراع في إنشاء المدينة الصناعية، لأنها الحل الأساسي

مادجن القنيطرة الخاصة تنتج ٧ ملايين بيضة و١٤٤٠ طن فروج سنوياً

القنيطرة - الوطن



للمحافظة من الفروج نحو ٨٠٠ ألف طير سنوياً، أي بحدود ١٣٣٣٣ طيراً في الفوج الواحد والإنتاج من الفروج نحو ١٤٤٠ طناً سنوياً وبالفوج الواحد نحو ٢٣.٩ طناً، أما بالنسبة لإنتاج البيض فنصل الطاقة الإنتاجية إلى أكثر من ٧ ملايين بيضة في العام. الجدير ذكره أن القدرة الإنتاجية لمشاة دواجن القنيطرة تبلغ بين ١٢/١٢ إلى (١٢.٥) مليون بيضة مائدة سنوية.

الاجتماعية إذ ترتفع الأسعار بشكل عام نظراً لتوقف محال الخضار وسوق الهال عن البيع. بدوره أشار مدير زراعة القنيطرة شامان محمد الجمعة إلى وجود ٨ مداخل مرخصة للقنطرة الخاص، منها خمس لإنتاج مادة الفروج وثلاث لإنتاج مادة البيض، إضافة إلى منشأة دواجن القنيطرة حيث تتوزع تلك الداجن في خان أرنية وجبا وإيوبا، ولتت شامان إلى أن الطاقة الإنتاجية

شهدت أسعار الفروج والبيض ارتفاعاً ملحوظاً في أسواق محافظة القنيطرة مؤخراً إذ وصل سعر كيلو الشراحت إلى نحو ١٨٠٠ - ١٩٠٠ ليرة سورية بعد أن كان يتراوح سعرها بين ١٦٥٠ - ١٧٥٠ ليرة قبل مدة قصيرة، كما ارتفع سعر طبق البيض إلى ١٤٠٠ ليرة والأسعار مرشحة للارتفاع خلال الأيام القادمة حكماً بسبب عيد الأضحي المبارك.

وبالمقارنة بباقي المحافظات تؤكد أن القنيطرة كانت وما زالت من أرخص المحافظات السورية بأسعار اللحوم الحمراء والبيضاء فكيلو اللحم (غنم عواس) مع نسبة دهن لا تتجاوز ١٥% يباع بـ ٣٥٠٠ ليرة ويسعر أقل من المحافظات المجاورة بنحو ١٠٠٠ ليرة، ويتساءل أبناء القنيطرة عن مبررات ارتفاع أسعار الدواجن والبيض في ظل الإحصائيات الرسمية التي تكشف نحو ١٨ مليون بيضة من مادجن القطاعين العام والخاص ونحو ١٤٤٠ طناً من الفروج؟

صاحب محل بيع الفروج يؤكد أن ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء سببها ازدياد الإقبال عليها نتيجة تحول المستهلكين إلى شراء هذه اللحوم بدل اللحوم الحمراء، لقدوم عيد الأضحي وخلال فترة الأعياد والمناسبات

نقل ٢٦١٣ من العاملين في القطاع التربوي

محمود الصالح

وافقت وزارة التربية على نقل ١٩٥٩ معلماً ومعلمة من مختلف الفئات في القطاع التربوي وفق جداول التنقلات السنوية التي تجريها الوزارة.

وأكد وزير التربية هزوان الوز أن هذه التنقلات تأتي بناء على طلب العاملين في القطاع التربوي ومن تتوافر فيهم الشروط المطلوبة للنقل ومن هؤلاء العاملين ٩٤٣ عاملاً وعاملة من المترجحات و١٩٥ عاملة من العازبات وينتج هؤلاء من مختلف الأقسام منهم ٧٣٠ عاملاً وعاملة في مجال التعليم الثانوي و١١١٧ عاملاً في مجال التعليم الأساسي و٧٤ في التعليم المهني والتقني و٣٨ عاملاً في التربية الرياضية، وتتضاف هذه الأعداد إلى الدفعة السابقة من التنقلات التي أصدرتها الوزارة في وقت سابق وشملت ٦٥٤ عاملاً وعاملة في القطاع التربوي. وأوضح الوزير أن إصدار جداول التنقلات قبل بدء العام الدراسي يأتي بهدف إعطاء الفرصة للمعلمين والعاملين للمباشرة في وقت مبكر وتوطيق التعليم، وعن مدى تحقيق رغبات العاملين في هذه التنقلات بين الوزير أن الوزارة كانت حرصت على تحقيق رغبات الميدان التربوي بما لا يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة وقد تم إعطاء الأولوية في هذه التنقلات لنوعي الشهداء والعسكريين وزوجاتهم.

يونس: هاني الظلم الفاحش للمواطنين الذين استلمت عقاراتهم

أسعار الاستملاك دون ١٠ بالمئة من القيمة الحقيقية للأراضي المستملكة لإقامة سد البلوطة!

طرطوس - الوطن

يبدو أن استملاك عقارات المواطنين لإقامة مشروع هنا وآخر هناك ما زال يتم بناء على قوانين قديمة لا تتسجم مع دستور البلاد النافذ، ومن ثم فإن الأسعار التي تحدد لهم لصرف قيم الأشجار المستحصدة والعقارات المستملكة ما زالت قليلة جداً ولا تتناسب مع الأسعار الحقيقية وهي أبعد ما تكون عن العدالة التي نص عليها الدستور.

ضمن إطار ما تقدم صدر مرسوم استملاك قبل نهاية سنة ٢٠١٥ يقضي باستملاك مساحات كبيرة من أملاك المواطنين في قرى سرجيس وحميص والغفارة وكفر لها والنبحا وقد تم أجل إنشاء سد

البلوطة في ريف الشيخ بدر.. وعندما صدرت القيم الدائمية للأشجار والأراضي فوجي المواطنين بأن الأسعار بخسة جداً ولا تشمل «٨-١٠ بالمئة» من القيمة الحقيقية لتلك الأراضي.. ونتيجة لذلك تقدموا باعتراضاتهم وراجعوا مكتب صحيحتنا بطرطوس وتقدموا بشكوى خطية شرحوا فيها الواقع وطلبوا بإيضائهم. وأضافوا: صدر مرسوم باستملاك عقاراتنا لمصلحة سد البلوطة بعد نهاية ثلاث سنوات من صدور الدستور بالمرسوم رقم «٩٤» تاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨ وأفهمونا آنذاك بأن التعويض عن عقاراتنا المستملكة سيكون بالسعر المعادل للقيمة الحقيقية للملكية لكن ذلك لم يحصل وحدثت لنا اللجنة الدائمية سعر

الشجرة المصرة بأربعة آلاف ليرة وسعر المتر البعل بستين ليرة والمروي بمئتين وأربعين ليرة! وتابعوا: لكننا فوجنا بأن اللجنة المشكلة من عناصر الموارد المائية قدرت التعويض وفق الأسعار القديمة والأشجار أيضاً التي لا تساوي أكثر من ١٥/٨ من القيمة الحقيقية للعقارات.. والتي لا نستطيع بهذه القيمة شراء عقار وفي أي مكان ناهيك عن عقارات مروية كعقاراتنا. وقالوا: إذا تراخى السلطة التنفيذية عن وضع القوانين المنفذة مواد الدستور فهذا لا يجب حقناً بالتعويض الحقيقي للعادل لعقاراتنا ولن نرضى بأن تكون قيمة عقاراتنا شبه جبانة وهي مصدر رزقنا الوحيد.

وختموا شكواهم بأن أهم كبير بلجنة إعادة النظر التي تستلزم بقرار اللجنة الدائمية والإعلام الذي تأمل أن ينشر منظومتنا لتأمين تعويض عادل لعقاراتنا يتناسب والقيمة الحقيقية لعقاراتنا. المحامي محمود يونس الذي كان عضواً في لجنة صياغة الدستور قال لـ«الوطن»، رداً على سؤاله بخصوص قيم الاستملاك: قبل تسميتي عضواً في لجنة صياغة الدستور الصادر في ٢٠١٢/٢/٢٨ منحت للملكين في لجنة إعادة النظر في الاستملاك الصادر لمصلحة سد الصوراني - منطقة الشيخ بدر، كما مثلت الملكين في لجنة إعادة النظر في استملاك الروضة بمنطقة بانياس، وقد هالني الظلم الفاحش الذي لحق بالمواطنين الذين استلمت عقاراتهم بما

القانونيين في سورية الذين التقيتهم ومنهم الأستاذ عبد الهادي عباس (كل استملاك بعد نهاية ثلاث سنوات على صدور الدستور في ٢٠١٥/٢/٢٨) يجب أن يكون التعويض عادلاً للقيمة الحقيقية للملكية (المستملكة). كما أدى مدير الموارد المائية بطرطوس عيسى حمدان تعاطفه مع المواطنين أصحاب الأراضي المستملكة، مؤكداً أن اللجان الدائمية حددت الأسعار استناداً إلى قانون سابق، وبعد اعتراض المواطنين أحسبت الاعتراضات على اللجنة لإعادة النظر التي يرأسها قاض وخمسة رأيت الجهة المختصة فيه بخصوص القيم على ضوء الدستور والأمر قيد المتابعة.

فيها من أشجار ومنشآت حيث كنا مقبدين بالمرسوم رقم «٤٣٧»، لعام ٢٠١٠، وعندما سميت عضواً في لجنة صياغة دستور عام ٢٠١٢ طرحت موضوع تعويض العادل للملكية المستملكة وبعد نقاش مستفيض تقرر إضافة فقرة «٢» للمادة «١٥» بعد الفقرة «ب»، ونص الفقرة المضافة: التعويض العادل للملكية المستملكة فقط. إن المشرع لم يترك أمر تنفيذ هذه الفقرة المضافة لمزاج السلطة التنفيذية وإنما حدد لها مدة في المادة «١٥» من الدستور ثلاث سنوات على الأكثر لوضع القوانين المنفذة للمواد المعدلة. وبرأيي وراي كبار